هذا المشروع بدعم من
EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

الهلال الأحمر القطري
Qatar Red Crescent

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza

"مشروع حماية واحترام حقوق النساء والفتيات ذوي الإعاقة المهمشات والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاع غزة"

دراسة تحليلية

أوضاع النساء المعنفات وذوات الإعاقة في ظل المتغيرات المتسارعة والتحديات في قطاع غزة

2021

هذا المشروع بدعم من
EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

الهلال الأحمر القطري
Qatar Red Crescent

مركز شؤون المرأة - غزة
Women's Affairs Center - Gaza

تم إصدار هذه الدراسة بدعم من الاتحاد الأوروبي، إن محتويات هذه الدراسة هي مسؤولية المؤسسة الشريكة ولا تعكس بأي شكل من الأشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي.

"مشروع حماية واحترام حقوق النساء والفتيات ذوي الإعاقة المهمشات والناجيات من العنف المبني على النوع الاجتماعي في قطاع غزة "

Protection and respect of the rights of vulnerable women and girls with and without disabilities survivors of GBV in the Gaza"

مبادرة حقي في حياة كريمة خالية من العنف

دراسة تحليلية

أوضاع النساء المعنفات وذوات الإعاقة في ظل المتغيرات المتسارعة والتحديات في قطاع غزة

2021

معدو الدراسة:

د. رائد محمد حلس

استشاري في قضايا الاقتصاد والتنمية

أ. زكريا محمد السلوت

استشاري في قضايا الاقتصاد والتنمية

شركة رود ماب للخدمات الاستشارية

محتويات الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
Abstract	5
المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.	8
المبحث الثاني: أوضاع النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة.	25
المبحث الثالث: الصعوبات والتحديات التي تواجه النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة.	38
المبحث الرابع: التدخلات المطلوبة للتخفيف من العنف الواقع على النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة.	51
المبحث الخامس: خاتمة الدراسة.	58
المراجع.	62

الملخص التنفيذي:

في ظل ما تتعرض له النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة من عنف وتمييز مضاعف ومركب، بسبب جنسهن وأو بسبب إعاقتهن، فقد كان من الضروري الوقوف على حقيقة التمييز الذي يقع على كاهل النساء المعنفات وذوات الإعاقة، خاصة وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين وغيرهما من الإعلانات الدولية قد أكدت على عدم التمييز، ومحاولة إحقاق الحقوق للأفراد كافة، وكذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أكدت على أهمية حقوق هذه الفئة، خاصة أنها من الفئات المهمشة والأكثر عرضة للعنف.

لذلك سعت الدراسة إلى التعرف على أوضاع النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة، والتعرف على أشكال العنف ضد النساء و وات الإعاقة في قطاع غزة بمختلف أنواعه (اللفظي، والنفسي، والجنسي، والاجتماعي، والاقتصادي) ومصادره، وإلقاء الضوء على ردود فعل النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة، إزاء العنف الواقع عليهن، وكذلك تحديد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة، وبحث أثارها، من أجل الخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في

حصول النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة على حقوقهنّ ووصولهنّ إلى العدالة في المجتمع.

استندت الدراسة على منهجية العرض والوصف التحليلي وذلك بالاستعانة بالدراسات السابقة وذات الصلة والتقارير والمقالات ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى جانب تنظيم مجموعتين بؤريتين وذلك لتعزيز منهجية المشاركة والخروج بتصور شبه جماعي تجاه الظاهرة وتفاعلاتها وكذلك تنظيم 7 مقابلات معمقة مع خبراء ومختصين وناشطات نسويات لديهن دراية وخبرة وممارسة وتجربة في مجال المرأة ومتفاعلات مع حالتها لتكوين تصور حول الظاهرة وسبل التدخل والعلاج المناسب للحد منها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن الكثير من النساء وذوات الإعاقة اللواتي تعرضن للعنف يجهلن حقوقهن، وهو ما دفعهن إلى الاحجام عن تقديم الشكوى أو رفع دعاوى أمام القضاء أو الجهات المختصة، وكذلك وجود قناعة راسخة لدى الكثير من النساء المعنفات وذوات الإعاقة بعدم جدوى التبليغ عن الحالات التي تعرضن لها من عنف مبني على النوع الاجتماعي وحرمانهن من حقوقهن، كما ساهم الواقع الاقتصادي المتردي وانتشار جائحة كوفيد – 19 والعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة بشكل مباشر

وغير مباشر في تصاعد العنف المسلط على النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة وتسبب في آثار نفسية سلبية عليهن.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة وجود قوانين تحمي النساء وذوات الإعاقة من العنف المسلط عليهن والعمل على تنفيذها، وضرورة توفير استشارات قانونية مجانية للنساء المعنفات وذوات الإعاقة، وحث الحكومة على تغيير توجهاتها وسياساتها والاستجابة للحالات الطارئة التي يتم التبليغ عنها، بما يشجع النساء على التبليغ عن قضاياهن ومساعدتهن في الحصول على حقوقهن.

ABSTRACT:

In light of the compound violence and discrimination that women in general, and women with disabilities, in particular, suffer in the Gaza Strip because of their gender and/or their disabilities, it was necessary to address the reality of discrimination practiced against the battered women and women with disabilities, especially pursuant to the Universal Declaration of Human Rights and the two international covenants and other relevant international declarations that emphasized non-discrimination and the realization of the rights of all individuals, as well as the International Convention for the Protection of Rights of people with disabilities, which stressed the importance of the rights of this group of people, especially as it is one of the marginalized and the most vulnerable to violence groups.

Therefore, the study sought to explore the conditions of abused women and women with disabilities in the Gaza Strip and to identify forms of violence, (verbal, psychological, sexual, social, and economic), against women and women with disabilities in the Gaza Strip and its sources, and to shed light on the responses of the abused women and women with disabilities towards this violence against them. The study also tries to identify the most important difficulties and challenges that face the abused women and women with disabilities in the Gaza Strip and to examine their effects in order to come up with a set of recommendations that would enable the abused women and women with disabilities in the Gaza Strip to get their rights and an access to justice in society.

The study adopted the methodology of presentation and analytical description, using previous studies, reports, and articles related to the current study, in addition to organizing two focus groups in order to enhance the methodology of participation and reach a semi-collective perception of the phenomenon and its interactions, as well as organizing seven in-depth interviews with experts, specialists, and feminist activists who have knowledge and experiences in women's life and who interact with their conditions to form a perception of the phenomenon and the methods of intervention and appropriate treatment to reduce it.

The study concluded significant results which include that many women and women with disabilities who have been subjected to violence are ignorant of their rights, which prompted them to refrain from filing complaints or lawsuits before the judiciary or the competent authorities, in addition to the firm conviction of many abused women and women with disabilities that it is useless to report cases of gender-based

violence and the depriving them of their rights. The deteriorating economic status, the COVID-19 pandemic, and the recent Israeli aggression on the Gaza Strip also contributed directly and indirectly to the escalation of violence against women and women with disabilities in the Gaza Strip and resulted in negative psychological effects on them.

The study came up with a set of recommendations, the most important of which include: the necessity of having laws that protect women and women with disabilities from violence against them and putting them into effect, and the necessity of providing free legal advice to the battered women and women with disabilities, and urging the government to change its concerns and policies and respond to the reported emergencies in order to encourage women to report their cases and help them get their rights.

المبحث الأول
الإطار العام للدراسة

أولًا: الإطار المنهجي للدراسة:

1. مقدمة:

تتعرض النساء وذوات الإعاقة في المجتمع الفلسطيني عموماً وقطاع غزة على وجه الخصوص، لدرجات متفاوتة من التهميش المركب، والذي يحدث غالباً في حيّزين: الأول بسبب كونهن نساء كتهميش مبني على النوع الاجتماعي بكافة أشكاله ومصادره، والثاني لأنهن نساء ذوات إعاقة، أي أنّ الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهن أسوأ من معظم الفئات الاجتماعية، بما فيهم الرجال ذوي الإعاقة، وبالتالي فإن التقاء هذين الحيّزين يؤدي إلى رفع مستوى الخطورة وزيادة ممارسة العنف ضد النساء وبخاصة ذوات الإعاقة.

ويعتبر العنف ضد النساء وذوات الإعاقة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان والحريات الأساسية، والإخفاق في حمايتها يضاعف من مستويات العنف الممارس ضدهن على أساس النوع الاجتماعي. كما يمثل عقبة أساسية أمام تحقيق المساواة والتنمية المستدامة في المجتمع، ويؤثر في النساء بطرق مختلفة وعلى موقعهن الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، مما يحتم على الدولة التدخل لتوفير الحماية

للنساء، ومحاسبة مرتكبيه، وحصول الضحايا أو الناجيات من العنف على العدالة (حرب، 2020).

في ضوء ذلك تسعى الدراسة إلى التعرف على أوضاع النساء المعنفات وذوات الإعاقة في المجتمع الغزي، على والتعرف على أشكال العنف ضد النساء و ذوات الإعاقة في المجتمع الغزي بمختلف أنواعه (الأسري، والمجتمعي، وضد الذات) ومصادره، وإلقاء الضوء على ردود فعل النساء المعنفات وذوات الإعاقة في المجتمع الغزي، إزاء العنف الواقع عليهن، وكذلك تحديد أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه النساء المعنفات وذوات الإعاقة في المجتمع الغزي، وبحث أثارها، من أجل الخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في حصول النساء المعنفات وذوات الإعاقة في المجتمع الغزي على حقوقهنّ ووصولهنّ إلى العدالة في المجتمع.

2. تحديد المشكلة:

وبما أن العنف ضد النساء بشكلٍ عام وذوات الإعاقة بشكلٍ خاص يشكل انتهاكاً صريحاً في ظل ما يتعرضن له من عنف وتمييز مضاعف ومركب، بسبب جنسهن أو بسبب إعاقتهن، فقد كان من الضروري الوقوف على حقيقة التمييز الذي يقع على كاهل النساء المعنفات وذوات الإعاقة، خاصة أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين وغيرهما من الإعلانات الدولية قد أكدت على عدم التمييز، ومحاولة إحقاق الحقوق للأفراد كافة، وكذلك الاتفاقية الدولية

لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أكدت على أهمية حقوق هذه الفئة، خاصة أنها من الفئات المهمشة والأكثر عرضة للعنف، ونظرًا لأن النساء المعنفات وذوات الإعاقة تتوافر فيهن سمتان من سمات الفئات المهمشة؛ كونهن نساء بالمقام الأول، وذوات إعاقة بالمقام الثاني، فكان ذلك سببًا للبحث في القضايا المتعلقة بهن (أبو حيانة والعواودة، 2019، ص180).

وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس، التالي:

ما هي أوضاع النساء المعنفات وذوات الإعاقة في ظل المتغيرات المتسارعة والتحديات في قطاع غزة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس عدة أسئلة فرعية:

- ما هو واقع العنف الواقع على النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة؟
- ما هي ردود أفعال النساء وذوات الإعاقة تجاه العنف المسلط عليهن في قطاع غزة؟
- ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة؟
- ما هي التدخلات المطلوبة للتخفيف من حدة العنف المسلط على النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة؟

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية موضوعها الذي يبحث أوضاع النساء المعنفات وذوات الإعاقة، وتتجلي أهميتها في النقاط التالية:

- ندرة الدراسات التي تتناول قضايا النساء المعنفات وذوات الإعاقة، حيث أنّ هذه الشريحة احتلّت فقط في السنوات الأخيرة اهتماماً في العمل البحثيّ، إثر تكرار العدوانات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة.
- زيادة الوعي باحتياجات النساء المعنفات وذوات الإعاقة اللواتي يعانين من معوقات مجتمعية تعمل على قوقعتهن وترسخ الصور النمطية حولهن.
- محاولة لتحديد مصادر العنف الواقع على النساء وذوات الإعاقة في المجتمع الغزي من أجل التصدي لها بالتشريعات والقوانين.
- محاولة لتسليط الضوء حول مدى تمتّع النساء المعنفات وذوات الإعاقة في المجتمع الغزي بحقوقهنّ، والمعيقات التي تحول دون حصولهنّ على هذه الحقوق، والوصول لنظام العدالة في المجتمع.
- حشد الوعي العام بمخاطر العنف بأشكاله وأنواعه كافة لما ينتج عنه من آثار مختلفة.

4. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

- التعرف على واقع النساء المعنفات و ذوات الإعاقة في قطاع غزة.
- إلقاء الضوء على ردود فعل النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة، إزاء العنف الواقع عليهن.
- تحديد أهم الصعوبات والتحديّات التي تواجه النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة.
- بحث أثر الصعوبات والتحديّات على النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة.
- الخروج بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في حصول النساء المعنفات وذوات الإعاقة على حقوقهنّ ووصولهنّ إلى العدالة في المجتمع.

5. منهجية الدراسة:

تستند الدراسة على منهجية العرض والوصف التحليلي وذلك بالاستعانة بالدراسات السابقة وذات الصلة والتقارير والمقالات ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى جانب تنظيم مجموعتين بؤريتين وذلك لتعزيز منهجية المشاركة والخروج بتصور شبه جماعي تجاه الظاهرة وتفاعلاتها وكذلك تنظيم 6 مقابلات معمقة مع خبراء ومختصين

وناشطات نسويات لديهن دراية وخبرة وممارسة وتجربة في مجال المرأة ومتفاعلات مع حالتها لتكوين تصور حول الظاهرة وسبل التدخل والعلاج المناسب للحد منها.

وتشكل الأدوات الواردة في منهجية الدراسة تصوراً واضحاً تجاه تنامي ظاهرة العنف تجاه النساء وذوات الإعاقة، كما تساهم في تشخيصها وإبراز مظاهرها وكذلك تساعد في تقديم التصورات الخاصة بالحلول عبر صياغة مجموعة من التدخلات المطلوبة للتخفيف من حدة العنف المسلط على النساء وذوات الإعاقة في المجتمع الغزي.

6. حدود الدراسة:

- **الحد الزماني:** تم تنفيذ هذه الدراسة خلال شهري أغسطس وسبتمبر من العام 2021.
- **الحد البشري:** جرت هذه الدراسة على عينة من النساء المعنفات وذوات الإعاقة في شرق غزة واللواتي بلغ عددهم (30) سيدة تم الوصول إليهم بمساعدة جمعية زاخر لتنمية قدرات المرأة الفلسطينية سواء بواسطة جلسات النقاش المركزة (المجموعات البؤرية) والزيارات الميدانية.

- **الحد المكاني:** جرت الدراسة في قطاع غزة وتحديدًا شرق مدينة غزة الذي يتكون من 4 مناطق (الشجاعية، الزيتون، الدرج، والتفاح).

7. مصطلحات الدراسة:

- **العنف ضد النساء:** أي فعل عنف قائم على أساس النوع الاجتماعي، ويؤدى أو من شأنه ان يؤدي إلى ضرر بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للنساء، بما في ذلك التهديد بارتكاب هذه الأعمال، أو الإرغام عليها أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء تم في الحياة العامة أو الخاصة (CEDAW, General Recommendation No.19, para 6.).
- **العنف الأسري:** كل فعل أو امتناع عن فعل يقوم به فرد من أفراد الأسرة تجاه أي فرد آخر منها وينطوي على إيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو على تهديد بإيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو يولد تخوفاً. كما ويشمل الحرمان من الحقوق الأساسية كالمأوى والمأكل والمشرب والملبس والتعليم وحرية الحركة وتقرير المصير وفقدان الأمان على نفسه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، ص12).
- **العنف من الزوج:** يشتمل على مجموعة من الأفعال بالإكراه سواء كانت جنسية أو نفسية أو بدنية، والتي تستخدم تجاه

شخص امرأة بالغة أو مراهقة من قبل زوجها الحالي أو السابق بدون موافقتها (UN Secretary-General's Study, supra note 1, para 111- 112.).

- **العنف الجسدي:** هو سلوك عنيف موجه ضد الجسد. يمارس باستخدام لكمات باليد، شد الشعر، لوي اليد، القرص، الصفع، الركل، الخنق، الحرق، الجر، السحب، القتل، الإيذاء، الضرب، ويستخدم بهدف التعبير عن القوة الجسدية، وغالبا تكون الضحية هي الشخص الأضعف (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، ص12).
- **العنف النفسي:** هو شكل من أشكال العنف، وهو يتمثل بسلوك نفسي أو المعاملة السيئة للإنسان والاستهتار والازدراء به. ويمارس باستخدام التوبيخ والشتائم، والكلام، والحرمان من إظهار العواطف قولاً وفعلاً، والتلقيب بأسماء وألقاب تحقير، والإكراه للقيام بعمل معين ضد الرغبة، والطرد من البيت، أو الحبس داخل البيت، والترهيب، والتهديد الدائم، والإكراه. يستخدم العنف النفسي بهدف إثارة القلق والخوف في الشخص، والمس بالآخرين نفسيا والحط من قيمة الشخص كمثال الزوجة وإشعارها بأنها سلبية، وإضعاف قدرتها الجسدية أو العقلية، والإساءة للآخرين وتحطيم قدراتهم

المعنوية والذاتية، وخلخلة الثقة بالنفس وتقدير الذات. من الآثار التي يحدثها العنف النفسي: تحطيم نظرة الشخص لذاته، إيقاع الأذى النفسي، الإساءة المعنوية، زعزعة الثقة بالذات مما ينعكس على تقدير الشخص لذاته (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، ص12).

- **العنف الجنسي:** هو فعل إجرامي يتم من خلاله استخدام السلوك الجنسي لتنفيذ الاعتداء الجنسي بالقوة رغم إرادة الطرف الآخر، وهو انتهاك لحقوق الإنسان. يمارس العنف الجنسي عن طريق: التحرش الجنسي، الاغتصاب، عرض أفلام إباحية، التقاط صور فاضحة، إجبار المرأة على العمل في الزنى، هتك العرض، وأحيانا تستخدم أساليب مؤذية وعنيفة. يستخدم هذا النوع من العنف بهدف استغلال الضحية واستخدام القوة والسيطرة على الضحية، والتي تتمثل غالباً بالمرأة من قبل المعتدي الرجل، ويحدث لعدم وجود قوانين صارمة وإجراءات تتخذ بحق المعتدين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، ص12).
- **العنف المجتمعي:** هو أي فعل أو سلوك يحرم النساء من حقوقهن الاجتماعية، كالتدخل في علاقاتهن الاجتماعية وعزلهن عن المجتمع، وقطع سبل التواصل ضمن إطار

العلاقات الاجتماعية "المشروعة" (أبو حيانة والعواودة، 2019، ص182).

- **العنف الاقتصادي:** هو شكل من أشكال العنف، الذي قد تتعرض له النساء والفتيات ويأخذ عدة أشكال منها الطلب من النساء معرفة كيفية صرفهن للمال، التصرف بأملاكهن الخاصة، منعهن من العمل، التصرف بإرثهن دون موافقتهن، وإجبارهن على الاستقالة من العمل ....الخ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019، ص12).
- **العنف الالكتروني:** هو شكل من أشكال العنف الذي يتعرض له الأفراد وقد يأخذ عدة أشكال منها الغواية، أو سرقة الحسابات، أو الرسائل غير المرغوب فيها، أو التحرش، أو الابتزاز أو استغلال الضحايا/ الناجين مقابل المال والممتلكات، أو إرغامهم على ارتكاب أفعال غير مناسبة أو غير قانونية عبر الإنترنت أو الصور الإباحية التي تحتوي على اعتداءات جنسية عبر الإنترنت (UN Report, 2015).
- **الإعاقة:** يعرف الأفراد ذوي الإعاقة بأنهم الأشخاص الذين يعانون من صعوبات بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأجل وكذلك الحواجز والمواقف والبيئات المختلفة، التي تحول دون مشاركتهم مشاركة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019،

ص13)، وقد اعتاد الناس على مصطلحاتٍ دارجةٍ يتمّ تداولها على النحو التالي (الغنيمي، 2017، ص6):

- الإعاقة من الجانب النفسيّ: شعورٌ بالذنب، والخجل من الآخرين.
- الإعاقة من الجانب الطبيّ: مشاكل لدى الشخص تحتاجُ للعلاج من قبل الأطباء والمختصين كي يشفى أو تتحسّن حالته.
- الإعاقة من الجانب العلاجيّ: حاجة الشخص لخدمات متخصّصين.

- **ذوات الإعاقة:** هنّ النساء والفتيات المصابات بعجزٍ كليٍّ أو جزئيٍّ، خَلقيٍّ أو غير خَلقيٍّ، وبشكلٍ مستقرٍ في أيٍّ من حواسهنّ أو قدراتهنّ الجسدية أو النفسية أو العقلية؛ إلى المدى الذي يحدُّ من إمكانية تلبية متطلّبات حياتهنّ العادية في ظروف نظيراتهنّ من النساء والفتيات العاديات (الغنيمي، 2017، ص7).
- **العنف ضد النساء ذوات الإعاقة:** تعرفه اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المادة (2) بأنه تمييز أو استبعاد أو تقييد على أساس الإعاقة، يكون غرضه أو أثره إضعاف الاعتراف بحقوق الانسان والحريات الأساسية كافة، أو

احباطها، أو التمتع بها، أو ممارستها على قدم المساواة مع الآخرين في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي ميدان آخر، ويشمل جميع أشكال التمييز بما في ذلك الحرمان من ترتيبات معقولة ميسرة (أبو حيانة والعواودة، 2019، ص183).

ثانيًا: الأدبيات ذات العلاقة

بمراجعة الأدبيات ذات العلاقة الّتي بحثت في موضوع الدّراسة، تبين لنا أن موضوع الدراسة يحظى باهتمام الباحثين على المستويات المحلية والاقليمية والدولية، نستعرض بعض منها على النحو التالي:

1. دراسات محلية

- **دراسة (أبو رمضان، 2020):** تمركزت حول "أثر جائحة الكورونا على العنف الاقتصادي تجاه النساء في قطاع غزة"، وتوصلت إلى أن جائحة كورونا ساهمت بتظهير حالات العنف المبنى على النوع الاجتماعي متعدد الاشكال ومنه العنف الاقتصادي إلى جانب أشكال العنف الأخرى "الجسدي، اللفظي، الجنسي"، كما تضاعفت الأعباء والمهمات على المرأة إلى جانب العمل المنزلي نتيجة أنها اصبحت مسؤولة عن ضمان

التعليم الالكتروني للأبناء وتحقيق الأمن الغذائي في ظل تعطل عمل الزوج، مما ترتب على هذه الأعباء انعكاسات سلبية.

- **دراسة (الغنيمي، 2017):** تمركزت الدراسة حول "وصول ذوات الإعاقة لنظام العدالة الرسمي وغير الرسمي"، وتوصلت إلى أنّ سبب الإعاقة للنسبة الأكبر من المبحوثات كان سبباً خَلْقياً وبنسبة 64%، وأنّ 59 % من المبحوثات سبق وتعرّضن لشكلٍ من أشكال العنف، ولجهة المعرفة القانونية: أكّدّت حوالي ثلث المبحوثات أنّ لديهنّ معلوماتٌ بدرجاتٍ متفاوتةٍ حول قانون المعاق الفلسطيني، وحوالي 21.3 % لديهنّ معلوماتٌ عن الاتفاقيات الدولية الخاصّة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- **دراسة (صيام، 2012):** تمركزت الدراسة حول "العنف الأسريّ ضد النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة"، وتوصلت إلى أنّ "غالبية المبحوثات تتعرّضن لأنواعٍ مختلفةٍ من العنف؛ حيث أنّ 85 % منهنّ أجبن بأنهنّ تعرّضن للعنف، و 65.3 % تعرضن للعنف الجسديّ، و 92.3 % منهنّ تعرّضن للعنف النفسيّ، و 13.3% منهنّ تعرّضن للعنف الجنسيّ، بينما 85.3 % منهنّ تعرّضن للعنف الاقتصاديّ."

2. الدراسات العربية

- **دراسة (أبو حيانة والعواودة، 2019):** تمركزت الدراسة حول "العنف ضد المرأة ذات الإعاقة الحركية والحسية في المجتمع الأردني"، وتوصلت إلى أن مستوى العنف الأسري الذي تتعرض له النساء ذوات الإعاقة في المجتمع الأردني، يقدر بدرجة متوسطة، وأكثر أشكاله التهديد بالضرب. وفيما يتعلق بالعنف المجتمعي للنساء ذوات الإعاقة، فقد تم تقديره بدرجة مرتفعة، وتمثل هذا العنف بصعوبة استخدام وسائل المواصلات العامة. وعلى صعيد العنف ضد الذات، فقد توصلت الدراسة إلى أن النساء ذوات الإعاقة يقمن بعزل أنفسهن كشكل من أشكال ممارسة العنف ضد الذات، وفي أحيان أخرى يمتنعن عن تناول الطعام. وكما أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما انخفض المستوى التعليمي لذوات الإعاقة تزداد نسبة تعرضهن للعنف المجتمعي وضد الذات، وأن العنف الأسري لا علاقة له بمتغير التعليم.
- **دراسة (السرطاوي وآخرون، 2013):** تمركزت الدراسة حول "المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة"، وتوصلت إلى أن الفتيات ذوات الإعاقة العقلية يواجهن قدرًا أكبر من المشكلات مقارنة بالفتيات ذوات

الإعاقات الأخرى، خاصة في ميادين التعليم والعمل والتفاعل الاجتماعي، أما الفتيات ذوات الإعاقات السمعية والبصرية فهن يعانين أكثر من الفتيات ذوات الإعاقات الجسدية، وذلك بسبب أن المرأة المعاقة جسديًا ليس لديها مشكلات تعليمية فيما يخص المناهج وأساليب التدريس وفرص التعليم الجامعي، وكذلك فيما يتعلق بالعمل، و بالرغم من تحديات التنقل والحركة إلا أنها أخف من ذوات الإعاقة السمعية، نظرًا لحاجة ذوات الإعاقة السمعية إلى مترجمي إشارة بينما ذوات الإعاقات البصرية بحاجة إلى مناهج خاصة وأجهزة وبرامج مختصة، كما وبينت أن الفتاة العزباء تشعر بالنبذ الاجتماعي والنظرة المجتمعية السلبية.

3. الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Rohmer & Louver, 2016):** تمركزت الدراسة حول "التنميط الضمني ضد الأشخاص ذوي الإعاقة" وتوصلت إلى وجود تنميط مبطن ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ما يفسر التصرفات العنصرية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بالرغم من أن التشريعات تحث على المساواة في الحقوق.
- **دراسة (Nosek & Taylor, 2006):** تمركزت الدراسة حول "الخصائص النفسية والاجتماعية للنساء وذوات الإعاقة

المعتدى عليهن جسديًا"، وتوصلت إلى أن النساء الأقل تعليمًا والأقل قدرة على التنقل، والاكثر عزلة اجتماعية قد يتعرضن للعنف على نطاق أوسع، وأن النساء الأقل قدرة جسدية بسبب قلة الأجهزة المساندة أو ضعفها، قد يكن أقل قدرة على الهروب من المعنف، وأكثر اعتمادا عليه؛ لأنه مقدم الرعاية الأول بالنسبة لهن، أما بالنسبة للنساء للمتعلمات، يتعرضن للعنف ولكن بدرجة أقل من النساء الأقل تعليمًا، وأظهرت الدراسة أن العنف المنزلي كان مرتبطًا بشكل كبير بالنساء الأقل تعليمًا، وكان من أسباب عدم الإفصاح عن العنف أو الشكوى، الخوف من انتقام المعنف، والذي قد يتمثل في رفض توفير الاهتمام وتقديم الحاجات الأساسية، مثل المساعدة في الأكل واستخدام الحمام أو حتى التلاعب بأدويتها، وسبب عدم الإفصاح عن العنف أن المعنفات معتمدات بشكل كبير على مقدمي الرعاية، ووجود تنميط دائم لهن بأنه لا يوجد لديهن رغبات جنسية وأنهن سلبيات، وأن البيئات المجتمعية والمنزلية غير مهيأة لهن.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات التي تمت الإشارة إليها أنفًا، أن الدراسة الحالية تتناول العنف الواقع على النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة، بهدف دراسة العنف الواقع على النساء وذوات الإعاقة معًا، حيث أن معظم الدراسات تبحث إما العنف ضد النساء أو العنف ضد النساء ذوات الإعاقة.

كما تتميز الدراسة الحالية بتسليطها الضوء على النساء المعنفات ذوات الإعاقة في قطاع غزة وتحديدًا شرق غزة اللواتي لم يتم دراسة العنف الواقع عليهن، وتسليط الضوء على ما يواجهن من صعوبات ومعيقات بشكل كاف، ما يعطي الدراسة الحالية خصوصية في اختيار العينة المدروسة.

كما تتميز الدراسة الحالية بأنها تتقصى أشكال العنف بكافة أشكاله (اللفظي، النفسي، الجسدي، النفسي، الاجتماعي، والاقتصادي) الذي يمارس على النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة.

المبحث الثاني
أوضاع النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة

أولًا: النساء المعنفات وذوات الإعاقة في ميزان القانون:

يعد العنف ضد النساء وذوات الإعاقة انتهاكًا لحقوق الإنسان وبخاصه أنه يمنع النساء وذوات الإعاقة من حقهن في التمتع بالحقوق الإنسانية والحريات الأساسية مثل الحق في الحياة والأمن الشخصي والحق في التعليم والحق في الصحة والحق في السكن والحق في المشاركة في الحياة العامة.

هذه الانتهاكات تبقي النساء المعنفات وذوات الإعاقة في وضع التبعية، وتساعد هذه الانتهاكات على استمرار التفاوت في توزيع القوى بين الرجل والمرأة. ولهذه الانتهاكات تبعات اقتصادية وصحية على ذوات الإعاقة وتكاليف إنسانية باهظة تعيق التنمية المجتمعية.

وفي هذا الصدد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير الصادر عام 2006 والذي حمل عنوان: "دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة"، إلى أن العنف ضد النساء وذوات الإعاقة يترتب عليه تكاليف على المدى القصير وتكاليف على المدى البعيد، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة للخدمات فيما يتعلق بالعنف ضد النساء وذوات الإعاقة، هناك تكاليف غير المباشرة للوظائف

والإنتاجية المفقودة والتي تتسبب في زيادة الألم والمعاناة للنساء المعنفات وذوات الإعاقة (الأمم المتحدة، 2006، ص48).

وقد تضمنت وثيقة اعلان الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته "19" الذي عقد بالجزائر في 15 نوفمبر عام 1988 التزام دولة فلسطين بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الانسان. حيث أعلنت وثيقة الاستقلال قيام دولة فلسطين؛ دولة مستقلة حرة تقوم على مبدأ المساواة الكاملة في الحقوق والحريات لكافة الفلسطينيين أينما وجدوا في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أسس العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة. كما اكدت وثيقة إعلان الاستقلال التزام دولة فلسطين بمنظومة حقوق الانسان كما وردت في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما يشمل صيانة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد وضعت في سبيل ضمان هذا الالتزام، السياسات لبناء نظام قانوني قائم على مبادئ سيادة القانون واستقلال القضاء (التقرير الأولي لدولة فلسطين الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2019، ص7).

كما وأصدرت كذلك دولة فلسطين، على مدار السنوات، عدداً من التشريعات الوطنية، التي تساهم بدورها في تعزيز وصيانة الحقوق الأساسية لكافة المواطنين بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث

ينص القانون الأساسي الفلسطيني المعدل وتعديلاته في المادة 9 منه على ان:" الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة." كذلك ينص القانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين، على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة أسوةً بباقي المواطنين، له نفس الحقوق وعليه واجبات بحدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته.

وبالإضافة إلى ذلك أكد القانون على مسؤولية دولة فلسطين بضرورة كفالة حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل حصوله على حقوقه المكفولة قانونياً(التقرير الأولي لدولة فلسطين الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2019، ص7).

وقد وجّهت جهات حقوقية انتقادات لجوانب القصور في نصوص القانون رقم (4) لسنة 1999، خاصة فيما يتعلق بإلزام المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بتنفيذ بنوده، بالإضافة إلى أنه يقتصر على تصوير الإعاقة على أنها إعاقة جسدية أو عقلية أو حسية تؤثر على قدرة الشخص المعاق على القيام بوظائف معينة أسوة بالآخرين، حيث يتجاهل القانون الجانب الاجتماعي للإعاقة، وأن هذا القصور استمر حتى بعد إصدار مجلس الوزراء الفلسطيني للائحة التنفيذية رقم (40) لسنة 2004، الأمر الذي يتطلب ملاءمة نصوص القانون

مع تعريف الدورة الثانية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نيويورك، 11-2019/13، للإعاقة بأنها "ناتجة عن التفاعل بين الأشخاص ذوي الإعاقة والحواجز السلوكية والبيئية التي تعيق مشاركتهم الكاملة والفعلية في المجتمع على قدم المساواة" (قاسم وآخرون، 2020، ص1).

ثانيًا: واقع النساء المعنفات وردود الأفعال في قطاع غزة

واقع العنف ضد النساء في قطاع غزة

أشار مسح العنف في المجتمع الفلسطيني الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2019 إلى أن العنف الممارس ضد النساء في الحيز العام أي خارج الأسرة "في الشارع" أقل بكثير من العنف المسلط ضد النساء داخل الأسرة حيث أظهرت نتائج المسح الى أن 4% فقط من النساء التي سبق لهن الزواج في قطاع غزة تعرضن للعنف خارج الأسرة. مقابل 38% من النساء التي سبق لهن الزواج في قطاع غزة تعرضن لأحد أشكال العنف "النفسي أو الجسدي أو الجنسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي" على أيدي أزواجهن خلال 12 شهراً الماضية.

أ. العنف ضد النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف:

يشير الشكل رقم (1) إلى نسب العنف الأسري ضد النساء اللواتي سبق لهن الزواج قطاع غزة خلال 12 شهراً الماضية.

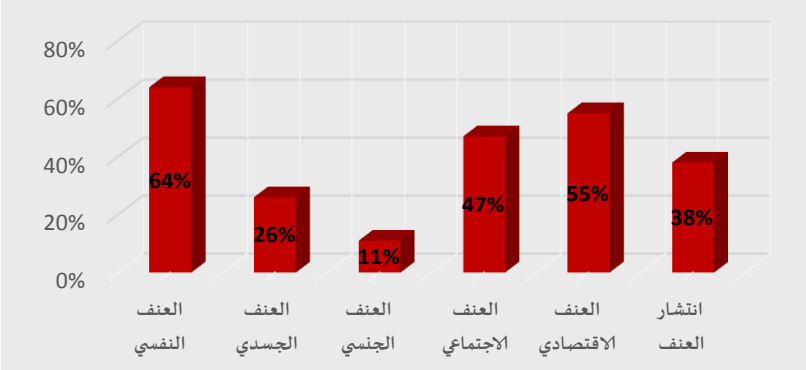

شكل رقم (1):

العنف ضد النساء اللواتي سبق لهن الزواج في قطاع غزة

اعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، رام الله – فلسطين.

بالنظر في الشكل رقم (1) يتضح أن 64% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي في قطاع غزة خلال 12 شهراً الماضية من العام 2019، مقابل (26% تعرضن للعنف الجسدي، و11% تعرضن للعنف الجسدي، و47% تعرضن للعنف الاجتماعي، و55% تعرضن للعنف الاقتصادي) خلال نفس الفترة.

ب. ردود أفعال النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف:

أشار مسح العنف في المجتمع الفلسطيني عام 2019، إلى أن أكثر من نصف النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف في قطاع غزة، فضلن السكوت عنه وعدم إبلاغ أحد بالأمر بنسبة وصلت نحو 66.9%، في المقابل 52.2% من النساء فضلن التحدث مع أزواجهن وطلبن الكف عن الاعتداء، و 28.1% من النساء فضلن ترك البيت وذهبن لبيت الوالد أو لبيت أحد الأخوة أو أحد الأقارب، و1.8% من النساء فضلن التوجه إلى مركز مساعدة نفسية أو اجتماعية أو قانونية، كما هو موضح في الشكل رقم (2).

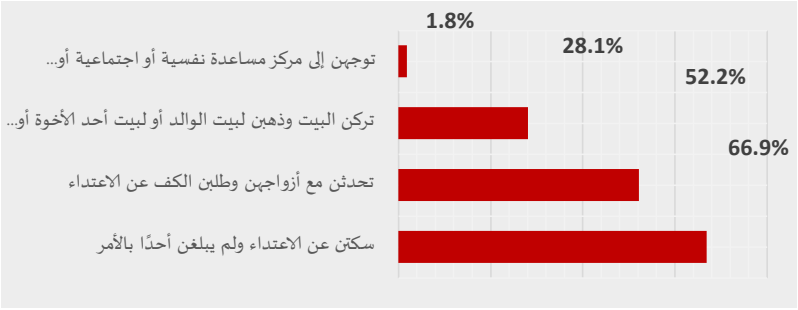

شكل رقم (2):

ردود أفعال النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف في المجتمع الغزي.

اعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، رام الله – فلسطين.

ج. العنف ضد النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف:

يشير الشكل رقم (3) إلى نسب العنف الأسري ضد النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في قطاع غزة خلال 12 شهراً الماضية من العام 2019.

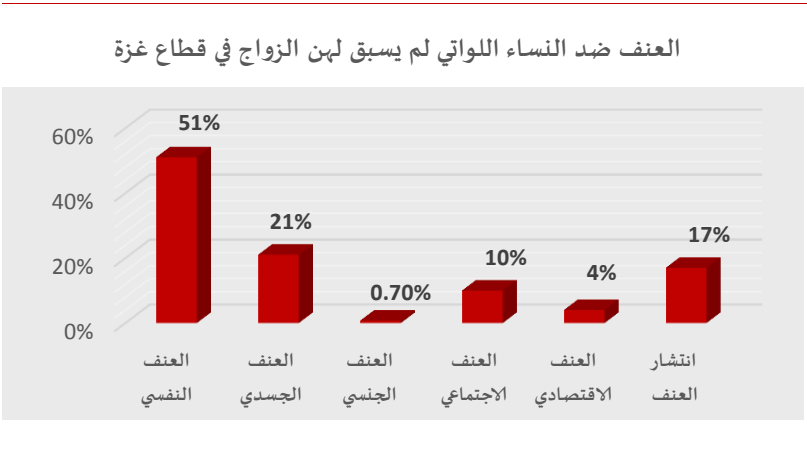

شكل رقم (3):

العنف ضد النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج في قطاع غزة

إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، رام الله – فلسطين.

بالنظر في الشكل رقم (3) يتضح أن 51% من النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي في قطاع غزة خلال 12 شهراً الماضية من العام 2019، مقابل (21% تعرضن للعنف

الجسدي، و0.7% تعرضن للعنف الجنسي، و10% تعرضن للعنف الاجتماعي، و4% تعرضن للعنف الاقتصادي)، ويتضح أيضًا أن نسبة انتشار العنف بين النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج بلغت نحو 17% خلال نفس الفترة.

د. ردود أفعال النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف:

أشار مسح العنف في المجتمع الفلسطيني عام 2019، إلى أن أكثر من نصف النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف في قطاع غزة، فضلن السكوت عنه وعدم إبلاغ أحد بالأمر بنسبة وصلت نحو 53%، في المقابل 49% من النساء فضلن عدم ترك البيت والتحدث مع الوالد أو أحد الأقارب، و 47% من النساء فضلن التجاهل ورفض الحديث مع المعتدي لعدة أيام، و20% من النساء فضلن التحدث مع الأصدقاء أو الأصدقاء، و18% من النساء فضلن التحدث مع المعتدي وطلب الكف عن الاعتداء، كما هو موضح في الشكل رقم (4).

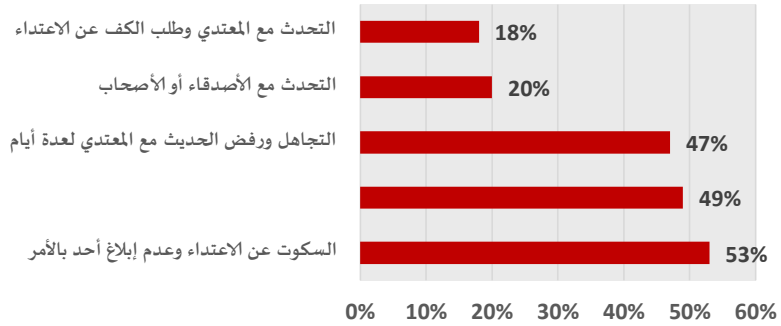

شكل رقم (4): ردود أفعال النساء اللواتي لم يسبق لهن الزواج وتعرضن لأحد أنواع العنف في قطاع غزة.

إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، رام الله – فلسطين.

ثالثًا: واقع النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة

1. واقع النساء ذوات الإعاقة:

بحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2017، بلغ عدد الإناث ذوات الإعاقة حوالي 55537 أنثى وبنسبة 6% من إجمالي عدد الإناث في قطاع غزة، مقابل 72425 ذكور من ذوي الإعاقة وبنسبة 7.6% من إجمالي الذكور ذوي الإعاقة في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

2. علاقة النساء ذوات الإعاقة بقوة العمل:

أشار التعداد العام للسكان والمساكن، عام 2017، إلى أن عدد النساء ذوات الإعاقة (15 سنة فأكثر) المشاركات في القوى العاملة في قطاع غزة بلغ نحو 22128 أنثى، بواقع (3757 أنثى عاملة، و 982 أنثى متعطلة وسبق لها العمل، و3166 أنثى متعطلة ولم يسبق لها العمل، و14223 أنثى غير نشيطة اقتصاديًا) كما هو موضح في الشكل رقم (5).

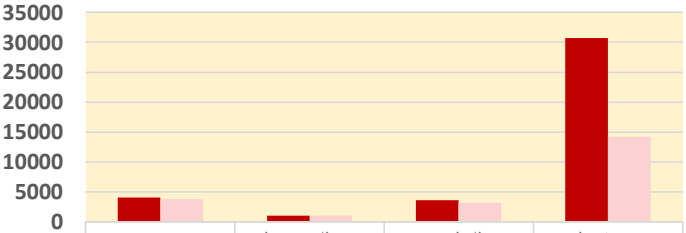

	عامل	متعطل سبق له العمل	متعطل لم يسبق له العمل	غير نشيط اقتصاديا
ذكور	4029	1047	3625	30719
إناث	3757	982	3166	14223

شكل رقم (5):

علاقة النساء ذوات الإعاقة (15 سنة فأكثر) بقوة العمل في قطاع غزة.

إعداد الباحثين بالاستناد إلى: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، التعداد العام للسكان والمساكن عام 2017، رام الله – فلسطين.

وتتسع فجوة المشاركة في القوى العاملة بين النساء والرجال (15 سنة فأكثر) من ذوي الإعاقة في قطاع غزة، حيث أشارت بيانات مسح القوى العاملة 2020، أن نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في قطاع غزة بلغت نحو 2.3% فقط من إجمالي المشاركين في القوى العاملة، مقابل 23.3% للرجال ذوي الإعاقة من إجمالي المشاركين في القوى العاملة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، ص2).

3. العنف ضد النساء ذوات الإعاقة

تتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة للعنف في سياقات كثيرة في منازلهن وفي المؤسسات وعلى أيدي أفراد أسرهن المباشرة أو مقدمي الرعاية أو غرباء وفي المجتمع المحلي وفي المدارس وغير ذلك من المؤسسات العامة والخاصة (الأمم المتحدة، 2012، ص9).

وقد أكدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 18 أن النساء ذوات الإعاقة قد يخضعن لتمييز مضاعف على أساس نوع الجنس والإعاقة وإنهن يعتبرن فئة ضعيفة. ويطال التمييز المضاعف جميع جوانب حياتهن. وعندما تُقارن النساء ذوات الإعاقة بالرجال ذوي الإعاقة، يبدو احتمال تعرضهن للفقر والعزلة أكبر، وهن يتقاضين في العادة أجوراً أقل من الرجال كما أن نسبة تمثيلهن في القوى العاملة هي أدنى من نسبة تمثيل الرجال.

ونتيجة لذلك، فإنهن على الأرجح أكثر تعرضاً أيضاً للوقوع ضحايا للعنف و/أو أقل قدرة على النجاة من حلقة العنف (International Labour Office, 2000)، (الأمم المتحدة، 2012، ص8).

وقد أشار مسح العنف المجتمعي الفلسطيني، للعام 2019، إلى أن 35% من الأفراد ذوي الإعاقة (18- 64 سنة) الذين لم يسبق لهم الزواج تعرضوا للعنف لمرة واحدة على الأقل من أحد أفراد الأسرة، في قطاع غزة. ثلثهم تعرضوا للعنف النفسي، وخمسهم تقريبًا تعرضوا للعنف الجسدي، كما بلغت نسبة النساء ذوات الإعاقة المتزوجات أو سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف من قبل الزوج، لمرة واحدة على الأقل خلال 12 شهرًا التي سبقت مقابلة المسح، 42% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

وبالنظر في الشكل رقم (6)، نلاحظ أن 85% من النساء ذوات الإعاقة اللواتي تعرضن لأحد أشكال العنف، بواقع (65.3% تعرضن للعنف الجسدي، و92.3% تعرضن للعنف النفسي، و13.3 % للعنف الجنسي، و85.3 % تعرضن للعنف الاقتصادي).

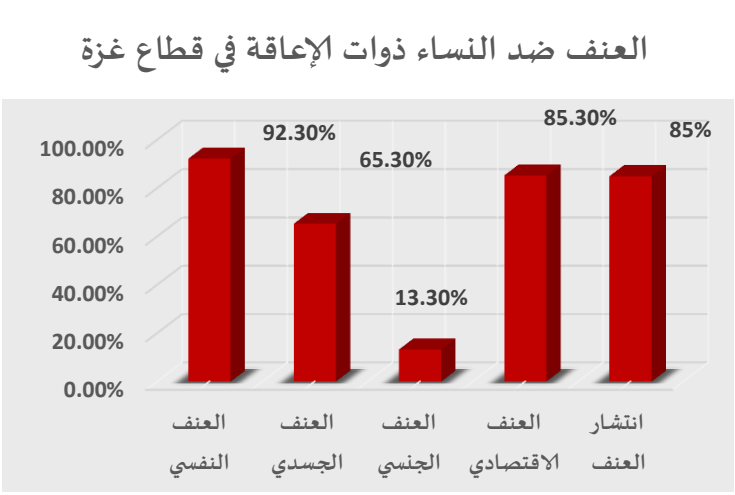

شكل رقم (6):

العنف ضد النساء اللواتي تعرضن لأحد أنواع العنف في المجتمع الغزي.

إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019، رام الله – فلسطين.

المبحث الثالث
الصعوبات والتحديات التي تواجه النساء المعنفات وذوات الإعاقة في قطاع غزة

تتعدد العوامل المؤثرة في إنتاج العنف المسلط على النساء وذوات الإعاقة في المجتمع الفلسطيني بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة، تشمل بنى ثقافية واجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى العنف المتراكم جراء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والحصار المفروض على قطاع غزة لما يزيد عن 15 سنة الذي تزامن مع انقسام فلسطيني داخلي، والعدوانات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال السنوات الأخيرة (2008، 2012، 2014، 2021)، وكذلك انتشار جائحة (كوفيد – 19) وتصاعد عدد الإصابات، مما أدى إلى مضاعفة نسب الفقر.

وقد شكلت هذه العوامل المتداخلة والمتزامنة في أغلب الأحيان صعوبات وتحديات أمام النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة، وأتاحت الفرص لزيادة معدلات العنف ضدهن من جهة وتركت تبعات قاسية عليهن من جهة أخرى، نوضحها بشكل مفصل على النحو الآتي:

أولًا: الثقافة المجتمعية السائدة في قطاع غزة

ساهمت الثقافة المجتمعية السائدة في المجتمع الفلسطيني ولا تزال بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة في تهميش النساء وذوات الإعاقة وتنميط دورهن مما ينتج أشكالًا مختلفة من العنف؛

إذ يحرص المجتمع والضحايا أنفسهن في أحيان كثيرة على إحاطة مسألة العنف ضدهن بنوع من التعتيم والتكتم بسبب العادات والتقاليد والقيم والأعراف السائدة في المجتمع(حرب، 2020)، والتي تجيز العنف المبني على النوع الاجتماعي في الكثير من حالات وقوعه، وتتسامح بل وتستهين بمحاسبة ممارسي العنف ضد النساء لنفس المبررات الثقافية السلبية السائدة (عابد، مقابلة شخصية، 2021).

كما أن الثقافة المجتمعية تعتبر المساءلة القانونية فيما يتعلق بالعنف المسلط على النساء مسألة عائلية لا يجوز التصريح أو التبليغ عنها في غالب الأحيان، وهو ما بدى واضحًا خلال جلسات النقاش (المجموعات المركزة) التي استهدفت مجموعة من النساء المعنفات وذوات الإعاقة في شرق غزة، حيث حاولن في البداية إخفاء العنف المسط عليهن وعدم التصريح به والذي يعود لنفس المبررات الثقافية السائدة والمتصلة بالعادات والتقاليد.

ثانيًا: ضعف المعرفة بالحقوق الخاصة بالنساء وذوات الإعاقة في المجتمع الغزي

أظهرت جلسات النقاش (المجموعات المركزة) التي استهدفت مجموعة من النساء المعنفات وذوات الإعاقة في شرق غزة، ضعف المعرفة بالحقوق الخاصة بالنساء وقلة الوعي بتلك الحقوق، خاصة بين النساء أنفسهن؛ فالكثير من النساء وذوات الإعاقة اللواتي تعرضن

للعنف يجهلن حقوقهن، على سبيل المثال لا الحصر الحق في التعليم والرعاية الصحية والحق في العمل والحق في التنمية، وهو ما دفعهن إلى الإحجام عن تقديم الشكوى أو رفع دعاوى أمام القضاء أو الجهات المختصة وذات الصلة بسبب ضعف معرفتهن بالحقوق وقلة الوعي من تلك الحقوق من جهة، والاقتناع بعدم جدوى التبليغ عن الحالات التي تعرضن لها من عنف مبني على النوع الاجتماعي وحرمانهن من أحد الحقوق الخاصة بهن من جهة ثانية.

ضعف المعرفة بالحقوق

أمل فتاة تبلغ من العمر 23 سنة من ذوات الإعاقة الحركية (شلل نصفي) أصيبت بحالة نفسية صعبة بسبب حرمانها من حقها في الرعاية الصحية وحرمانها من تقديم العلاج اللازم لها بسبب الإعاقة، حيث تحدثت والداتها: بأن ابنتها تعرضت لكسر في قدمها وكانت بحاجة إلى عملية جراحية، ولكن فوجئت برفض الطبيب في إجراء العملية بسبب اعاقتها حيث قال: "مادام هي معاقة ليش نعمل العملية"، الأمر الذي تسبب في حالة نفسية سيئة أصابت ابنتها وكذلك جميع أفراد الأسرة، ومع ذلك لم نتقدم إلى أي جهة لتقديم شكوى لعدم معرفتنا ودرايتنا بهذا الحق من جهة وعدم معرفتنا بالجهات ذات الصلة بتقديم الشكوى (جلسة نقاش 1، المجموعات المركزة، 2021)

ثالثًا: حرمان النساء المعنفات وذوات الإعاقة من الموارد والخدمات والفرص

يشكل حرمان النساء المعنفات وذوات الإعاقة من الموارد والخدمات والفرص أحد الصعوبات والتحديات، التي تقف أمام حصول النساء على حقوقهن المختلفة، فعلى صعيد الوصول إلى الموارد والخدمات تعاني النساء المعنفات وذوات الإعاقة من الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص، وبخاصة برامج التأهيل والدعم النفسي والمادي والمعنوي الذي تقدمه المؤسسات ذات العلاقة والتي تهدف إلى لمساعدة النساء وذوات الإعاقة للخروج من الحالة التي يتعرضن لها ومن ثم إعادة دمجهن في المجتمع وتمكينهن اقتصاديًا (حرب، 2020).

وقد ركزت معظم المشاركات في جلسات النقاش (المجموعات المركزة) التي استهدفت النساء المعنفات وذوات الإعاقة في شرق غزة، على أن اهتمام المؤسسات الخاصة بتقديم الخدمات وبخاصة المؤسسات الخاصة بتقديم الدعم النفسي والارشادي غير كافي وكذلك الخدمات الصحية ما ترك أثار نفسية لتلك النساء المعنفات وذوات الإعاقة، وقد طالبن بضرورة زيادة الاهتمام بتقديم الخدمات ولا سيما الخدمات الصحية لعدم قدرة النساء وذويهم في توفير العلاج اللازم والمناسب بسبب الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي (جلسة نقاش 2، المجموعات المركزة، 2021).

وهذا يعني أن الخدمات المقدمة للنساء الناجيات من العنف وبشكل خاص النساء ذوات الإعاقة توحي بوجود مشكلة لدى الفئات المتلقية والمقدمة للخدمات، ولكن المشكلة الأكبر لدى الفئة المقدمة، والتي تتمثل في عدم قدرة المؤسسات للوصول إلى تلك الفئات، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات ذات العلاقة بتقديم الخدمات للنساء الناجيات وذوات الإعاقة جهد أكبر للوصول إلى تلك الفئات من خلال نشر الإعلانات عن الخدمات المقدمة للنساء الناجيات وذوات الإعاقة، بحيث تكون الإعلانات موائمة لتلك الفئات (مسموعة على الراديو ومطبوعة بلغة برايل)، كما يتطلب أيضًا من المؤسسات القاعدية وتحديدًا الموجودة في المناطق المهمشة اكتشاف حالات العنف التي تتعرض لها النساء وذوات الإعاقة وتحويل النساء الناجيات وذوات الإعاقة إلى المؤسسات المعنية وذات العلاقة بتقديم الخدمات والتي ينبغي أن تقوم بدورها المنوط بتقديم الخدمات، بالإضافة إلى تدريب المؤسسات القاعدية على عملية الاكتشاف والتحويل.

وقد أثارت النساء ذوات الإعاقة المشاركات في جلسات النقاش (المجموعات المركزة) مشكلة حرمانهم من فرص العمل، بعض منهن كان بسبب رفض الأهل لتقبل فكرة عملهن والبعض الأخر كان بسبب رفض بعض الجهات التي قدمت لها النساء ذوات الإعاقة للحصول

على فرصة عمل بحجة عدم موائمة المكان وغيرها من الأسباب التي تحول دون حصولهن على حقهن في العمل وحقهن في الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص (جلسة نقاش 2، المجموعات المركزة، 2021).

فالنساء ذوات الإعاقة تعاني من مشكلة مزدوجة، مشكلة تتعلق بالأهل والجزء الآخر يتعلق بجهات التشغيل، وهذا يتطلب جهد من المؤسسات القاعدية والمؤسسات ذات العلاقة بتقديم الخدمات في أكثر من اتجاه، الاتجاه الأول رفع مستوى الوعي لدى أهالي ذوات الإعاقة من خلال استهدافهم في برامج التثقيف والتوعية، والاتجاه الثاني استهداف الجهات ذات العلاقة بالتشغيل ومطالبتهم بضرورة موائمة أماكن العمل فيزيائياً مثل الرمبات والمصاعد الكهربائية بالإضافة إلى ضرورة وجود موظفين استقبال ومديرات حالة لديهم معرفة بلغة الإشارة ولديهم قدرة على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وبكل لطف، والاتجاه الثالث يرتبط بالمؤسسات ذات العلاقة وتحديدًا مؤسسات المجتمع المدني لجلب مشاريع خاصة للنساء الناجيات من العنف وذوات الإعاقة والتركيز على مشاريع التمكين الاقتصادي ومشاريع العمل عن بعد.

رابعًا: الواقع الاقتصادي المتردي

تعيش النساء في قطاع غزة أوضاعًا سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة طالت كافة أوجه الحياة، بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي واستمرار الحصار وأيضاً استمرار الانقسام الفلسطيني لأكثر من 14 عاماً وتعاقب أربع عدوانات على القطاع خلال السنوات (2008، 2012، 2014، 2021) انعكست هذه الظروف على حياة النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة وأثرت سلباً على قدرتهن على تلبية احتياجاتهم الضرورية ونيل حقوقهن وتمكينهن اقتصاديًا، وزادت من وتيرة العنف المسلط عليهن بكافه أشكاله (اللفظي والنفسي والجسدي والجنسي والاجتماعي والاقتصادي).

حيث تدل المؤشرات على ازدياد المشاكل الأسرية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة ووصولها إلى معدلات غير مسبوقة على مستوى العالم واتساع دائرة الفقر والفقر المدقع في المجتمع الغزي، وبالإضافة إلى مكوث الرجال لفترة أطول في البيت، وارتفاع حجم المسؤوليات على كاهل النساء، وزيادة الضغوط النفسية عليهن وحدّ من قدرتهن على تلبية الاحتياجات الأساسية (مركز غزة للصحة النفسية، 2020) .

وهو ما تطرق إليه معظم المشاركات في جلسات النقاش المجموعات البؤرية التي استهدفت النساء المعنفات وذوات الإعاقة، حيث أكدن

على أن الواقع الاقتصادي المتردي في قطاع غزة ساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تصاعد العنف المسلط عليهن وتسبب في آثار نفسية سلبية عليهن.

الواقع الاقتصادي المتردي

عطاف سيدة من كبار السن ومن ذوات الإعاقة الحركية تبلغ من العمر 68 سنة، تحدث بمرارة حول العنف الواقع عليها بسبب الواقع الاقتصادي المتردي، قائلة: "أنا بحاجة إلى كرسي جديد للتحرك لان الكرسي المتحرك اللي عندي تعبان لكن مش قادرة بسبب عدم وجود دخل، وكمان بسبب الظروف المعيشية الصعبة مش قادرة اشتري شريط أكامول كامل بشتري نصف شريط، حتى أن المؤسسات تصرف لي حفاضات (بامبرز) بسبب حالتي الصحية يقوم إبني ببيعه رغماً عني ورغم احتياجي له بسبب الوضع الاقتصادي لمين أروح ولمين أتوجه علشان يساعدني والله لو الانتحار مش حرام لانتحرت يمكن الموت اريح من العيشة اللى عايشينها (جلسة نقاش 2، المجموعات المركزة، 2021).

خامسًا: انتشار جائحة كوفيد – 19

لقد زادت جائحة كوفيد -19 من وتيرة ومستويات العنف الذي تتعرض له النساء وخاصة العنف المنزلي، نتيجة الضغوط النفسية والاقتصادية بسبب توقف عجلة الاقتصاد، وبفعل اضطرار النساء كضحايا للعنف الأسري للمكوث بالمنزل مع الأشخاص المعنفين لها. كما أدت التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية التي اتخذتها الجهات الحكومية بغزة والمتعلقة بانتشار جائحة كوفيد – 19 إلى الحد من الوصول إلى الخدمات المختلفة وخاصة مراكز الرعاية الصحية الأولية، ومراكز الإيواء، وأنتجت فجوات كبيرة في الاستجابة مما أثر بشكل خاص على النساء بشكل عام، وبصورة أكبر على ذوات الإعاقة بشكل خاص، اللواتي يتعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

وتشير البيانات والمعلومات الواردة من المؤسسات المعنية بشؤون المرأة والأسرة، إلى تزايد ملحوظ في معدلات انتشار ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ساهم في ذلك التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية التي اتخذتها الجهات الحكومية بغزة والمتعلقة بانتشار جائحة كوفيد – 19، والتي تتمثل في إغلاق أماكن العمل، وفرض القيود على الحركة، والالتزام بالحجر الصحي للقادمين من الخارج، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية

للأسـر، وأثّـر بشـدة على أمـن وصحة النسـاء (مركـز شـؤون المـرأة، 2021، ص22).

وفي هذا السياق توصلت دراسة استطلاعية أعدتها جمعية عائشة في أيار/مـايو 2020 ، إلى ارتفـاع ملحـوظ في العنـف المبني على النـوع الاجتمـاعي ضـد النسـاء وصـل إلى 47%، وأن ثلثي النسـاء المعنفـات تـوجهن للأهـل بالشـكوى وطلـب المسـاعدة. وأظهـرت الدراسـة أن أهـم أشكال العنف ضد النساء كان العنف الاقتصادي الذي بلغت نسبته 61%، يليه العنف النفسي 52% (عدوان، 2020).

وقـد أشـارت دراسـة أعـدها معهـد أبحـاث السياسـات الاقتصـادية الفلسطيني – ماس، إلى أن مركز شؤون المرأة، في قطاع غزة " وصل إلى آلاف النساء "عبر الاتصال المباشر أو اتصال النساء على المركز عبر الهواتف المجانية". الأمر الذي دل على تزايد معدلات العنف داخل الأسرة، وبخاصة العنف المنزلي ضد النساء والفتيات والأطفال خلال فترة الاغلاق لمواجهة جائحة كوفيد - 19 . وفي ذات السياق أشارت النتائج الأولية للدراسة الميدانية التي أعدتها جمعية المرأة المبدعة إلى "أن أكثر من 70% من النساء تعرضن للعنف داخل بيوتهن خلال فترة الاغلاق لمواجهة جائحة كوفيد – 19"(مرار وآخرون، 2021، ص14).

كما ظهر من خلال جلسات النقاش (المجموعات المركزة) التي استهدفت مجموعة من النساء المعنفات وذوات الإعاقة في شرق غزة ، وجود مشكلات لدى النساء المعنفات وذوات الإعاقة بسبب انتشار جائحة كوفيد - 19، تتمثل في الإبلاغ عن العنف وطلب الحماية، فالنساء المعنفات وذوات الإعاقة اللواتي تعرضن لعنف أثناء الجائحة وتحديدًا في فترات الاغلاق لا يستطعن الخروج بسبب حظر التجول وفرض الإقامة في البيوت الذي فرض، وبالتالي حدَّ من إمكانية طلب الحماية أثناء تعرضهن للعنف.

كما توصل مسح أجراه مركز غزة للصحة النفسية إلى أن جائحة كورونا أثرت على مستوى الصحة النفسية على مختلف الفئات في قطاع غزة بما فيها النساء وذوات الإعاقة، بسبب زيادة نسبة القلق والخوف من العدوى، وانقطاع التواصل الاجتماعي (مركز غزة للصحة النفسية، 2020).

وقد تحدثت النساء المشاركات في جلسات النقاش (المجموعات المركزة) التي استهدفت النساء اللواتي تعرضن لأحد أنواع العنف وفي ذات الوقت يقدمن الرعاية لذوات الإعاقة، عن العنف الذي وقع عليهن داخل مراكز الحجر الصحي والذي تمثل في التنمر والوصمة مما ترك آثار نفسية مثل العزلة والعدوانية والاكتئاب (جلسة نقاش 1،

المجموعات المركزة، 2021)، ما يعني فقدان النساء وذوات الإعاقة داخل مراكز الحجر لمعايير الحماية.

سادسًا: العدوان الإسرائيلي الأخير مايو 2021

يعتبر العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة من التحديات والصعوبات التي واجهت النساء وذوات الإعاقة في المجتمع الغزي، وزاد من العنف المسلط عليهن، نتيجة تعرض النساء والفتيات لأشكال مختلفة من العنف مثل العنف اللفظي والعنف الجسدي والعنف الاقتصادي والعنف الاجتماعي والنفسي، والعنف الجنسي أثناء العدوان.

حيث أشار تقرير (مركز شؤون المرأة، 2021) إلى أن العدوان الأخير على القطاع وما صاحبه من أجواء مشحونة بالغضب والخوف والقلق واكتظاظ الأماكن بالأفراد، وانعدام الأمن والخصوصية، والعجز عن توفير الاحتياجات الأساسية، شكل تربة خصبة لاستمرار العنف الممارس ضد النساء والفتيات. كما أشار أيضًا إلى النساء في المجتمع الغزي تعرضن لأشكال مختلفة من العنف سواء في بيوتهن أو داخل الأماكن التي نزحوا اليها وحتى داخل مراكز الإيواء، وغالبا ما يكون الشخص المعنِف هو الرجل سواء كان الزوج أو الأب أو الأخ أو أحد أفراد الأسرة الذكور(مركز شؤون المرأة، 2021، ص25).

الشعور بالقهر

قالت أحد السيدات المعنفات: أكتر شيئ قهرني في العدوان الأخير على القطاع قيام زوجي بضربي وشتمي أمام الآخرين، صحيح أنها لم تكن المرة الأولى التي يضربني ويشتمني زوجي ولكنها المرة الأولى خارج البيت، حيث تركنا البيت وذهبنا إلى بيت أحد الأقارب خوفا من الحرب وهادا اللي قهرني (جلسة نقاش 1، المجموعات المركزة، 2021).

وتجدر الإشارة إلى أن غالبية المشاركات في جلسات النقاش (المجموعات المركزة) التي استهدفت النساء المعنفات في شرق غزة، ذكرن بأن العنف الممارس ضدهن استمر وازدادت وتيرته في فترة العدوان دون أي مراعاة لظرف العدوان أو لوجود الآخرين، وقد كان العنف النفسي واللفظي أبرز أنواع العنف الذي تعرضت له تلك النساء والفتيات قبل الآباء والأخوة الذكور.

وفيما يتعلق النساء المطلقات واللواتي على خلاف مع أزواجهن، فقد أشار تقرير (مركز شؤون المرأة، 2021، إلى أن النساء المطلقات والنساء اللواتي على خلاف مع أزواجهن تعرضن للعنف من خلال أزواجهن واستغلال ظروف العدوان وحرمانهن من رؤية أطفالهن رغم حصولهن على حكم استضافة للأولاد، وقد حدث ذلك لأن الزوج يعلم انه لا توجد سلطة تنفيذية خلال العدوان وأن جزءاً كبيراً من مقرات الشرطة قد تدميرها.

المبحث الرابع
التدخلات المطلوبة للتخفيف من العنف الواقع على النساء وذوات الإعاقة في قطاع غزة

بلا شك أن واقع النساء المعنفات وذوات الإعاقة وردود أفعالهن تجاه العنف المسلط عليهن والصعوبات والتحديات التي واجهتهن في المجتمع الغزي، يوحي بأن النساء بشكل عام يعشن واقع مرير ومليء بالتحديات والأزمات المتلاحقة في مجتمعنا الغزي نتيجة لعدة عوامل من أبرزها بل واخطرها: الثقافية المجتمعية السائدة المتصلة بالعادات والتقاليد والقيم والاعراف التي تجيز العنف المبني على النوع الاجتماعي في الكثير من حالات وقوعه، وتتسامح بل وتستهين بمحاسبة ممارسي العنف ضد النساء لنفس المبررات الثقافية السلبية السائدة، ومن العوامل المسببة للعنف ضد النساء وذوات الإعاقة الواقع الاقتصادي المتردي في القطاع والناجم عن استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة لما يزيد عن 14 سنه واستمرار حالة الانقسام الفلسطيني الذي القى بظلاله الثقيلة على كافة مناحي الحياة وساهم في تردي الواقع الاقتصادي بالإضافة إلى الاعتداءات العسكرية الوحشية خلال السنوات (2008، 2012، 2014، 2021) وما خلفته من دمار شامل وعميق، وانتشار جائحة كوفيد – 19 في المجتمع الغزى وما صاحبها من إجراءات وتدابير وقائية للحد من انتشار الجائحة والتي أدت في المحصلة تصاعد العنف المسلط على النساء وذوات الإعاقة في مجتمعنا.

وبالإضافة إلى تلك العوامل، تعيش المرأة وتحديدًا في المجتمع الغزي كشخصية متلقية للرعاية الاسرية القائم عليها رب الاسرة (الرجل) وأغلبهن يبقين في حالة المستقبل/ المتلقي للرعاية الاقتصادية على اختلاف اشكالها (مالية نقدية، طعام، شراب، ملبس، مسكن، خدمات تعليمية،... الخ) دون المساهمة المباشرة فيها او المساهمة الجزئية (إن وجدت)، مما يزيد من واقعها السيئ باعتبارها غير مساهمة في الرعاية الاقتصادية المباشرة وغير ذات استقلالية اقتصادية مما ينعكس على استقلالية قرارها فيما يخصها نفسها (حلس، مقابلة شخصية، 2021)، ثم فيما يخص الأسرة أيضًا تعتبر العوامل التشريعية كالقوانين والنظم الرسمية من العوامل التي ساعدت على استمرار الواقع المرير والسيئ الذي تعيشه النساء وذات الإعاقة في مجتمعنا، نتيجة حالة الضعف في السياسات الاجتماعية المنبثقة عن التشريعات والقوانين والنظم الرسمية التي توفر بيئة خصبة لانتهاك حقوق المرأة وتعنيفها بكافة اشكال العنف الاقتصادي، والنفسي، والقانوني، والجسدي، والجنسي، والاجتماعي، مع ضعف انفاذ التشريعات الداعمة للمرأة وعدم تفعيل الكثير منها في ظل تجاهل صناع القرار لإيجاد آليات ضامنة وملزمة لإنفاذ المواد القانونية والتشريعات الداعمة للمرأة والحامية لحقوقها سواء الواردة بالقانون الاساسي الفلسطيني أم الواردة في الاتفاقات والمواثيق الدولية والعهود الدولية التي انضمت لها السلطة الفلسطينية طوال سنوات عملها في الأراضي الفلسطينية.

وبطبيعة الحال ما ينطبق على النساء بصفة عامة ينطبق بشكل أسوأ على النساء المعنفات وذوات الإعاقة بل بشكل أكثر سوءًا في نوعه وحدته، نظرًا لكون العنف ضد النساء وذوات الإعاقة يترك آثار نفسية وخيمة وطويلة الأمد، وتشمل هذه الآثار، الأرق واضطرابات النوم والخوف الشديد والإعياء والكآبة، وعدم الثقة بالنفس وبالآخرين، وتزايد خطر الميل إلى الانتحار والتفكير به ، وتدني احترام الذات أو اضطرابات الأكل أو السلوك الإدماني أو اضطرابات ما بعد الصدمة، كما يترتب على جميع أشكال العنف الذي قد يُمارس في حق النساء اللواتي سبق لهن الزواج آثار نفسية واجتماعية كالانفصال أو الطلاق أو فقدان العمل، فضلا على كثرة تعرض المعنفات للإصابة بالأمراض وفي بعض الأحيان الوقوع في فخ الادمان أو تعاطي الادوية والعقاقير المخدرة (الأمم المتحدة، 2012، ص19).

وأمام هذا الواقع المرير الذي تعيشه النساء المعنفات وذوات الإعاقة والتي باتت ظاهرة موجودة في مجتمعنا تتطلب إيجاد حلول لمعالجتها، تقترح الدراسة بعض التدخلات العملية لمعالجة ظاهرة العنف ضد النساء وذوات الإعاقة.

وتندرج التدخلات المقترحة في إطار الخطط والاستراتيجيات التي قامت الحكومات الفلسطينية بإعدادها بهدف مناهضة العنف المسلط على النساء للقضاء على التمييز ضد النساء والمساواة بين الجنسين كإستراتيجية تعزيز العدالة والمساوة بين الجنسين في إطار

خطة التنمية الوطنية (2017-2022)، وقبلها الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (2014-2016)، والإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني للأعوام(2011 – 2019) (حرب،2020).

كما وتجدر الإشارة إلى التدخلات المقترحة تسعى بشكل أساسي إلى تحقيق المساواة بحكم القانون وبحكم الواقع بين المرأة والرجل، ولا تخصص معاملة تفضيلية للنساء وإنما ترمي إلى ضمان تقويم ما قد تواجهه النساء المعنفات وذوات الإعاقة من أوجه اللامساواة أو أشكال التمييز في مجال الوصول إلى العدالة، وبخاصة فيما يتعلق بأفعال العنف، وتتمثل التدخلات المقترحة فيما يلي:

أولاً: اعتماد سياسات جديدة لمكافحة العنف داخل المجتمع

ويرتبط هذا التدخل باعتماد مؤسسات المجتمع المدني نهج جديد وسياسات وطنية وخطط وبرامج مشتركة مبنية على استراتيجيات حكيمة ومنصفة لمكافحة العنف داخل المجتمع ومنعه.

ثانيًا: توفير الحماية القانونية للنساء المعنفات وذوات الإعاقة

ويرتبط هذا التدخل بتوفير الحماية القانونية للنساء المعنفات وذوات الإعاقة من خلال إنشاء قانون عقوبات جديد يتضمّن العقوبات المشدّدة والرادعة على الجرائم المرتكبة بحقّ النساء المعنفات وذوات

الإعاقة، وتعديل القوانين ذات العلاقة وخصوصًا (قوانين الصحّة، التعليم العالي والتعليم) بما يكفل الخدمات الرعائية في المجالات المختلفة للنساء المعنفات وذوات الإعاقة، وتضمين القوانين تمييزاً إيجابياً لصالح النساء وذوات الإعاقة (قاسم، مقابلة شخصية، 2021).

ثالثًا: توفير الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات وذوات الإعاقة

ويرتبط هذا التدخل بتوفير مظلّة الحماية الاجتماعية للنساء المعنفات وذوات الإعاقة وأسرهن خارج إطار برنامج المساعدات النقدية الذي لا يشملهن لأسباب مختلفة، وبما يمكّن النساء وذوات الإعاقة من توفير احتياجاتهن الأساسية والغذائية والدوائية وتوفير الاحتياجات الصحية الخاصة بهم (حميد، مقابلة شخصية، 2021).

رابعًا: التمكين الاقتصادي للنساء المعنفات وذوات الإعاقة في المجتمع

ويرتبط هذا التدخل بفتح قنوات للاتصال والتشبيك مع مؤسسات القطاع الخاصّ لتوفير الدعم الاقتصادي للنساء وذوات الإعاقة والعمل على خلق فرص عمل للنساء وذوات الإعاقة من أجل تمكينهم اقتصاديًا وبخاصة وأن التمكين الاقتصادي يعد مدخلًا للتخفيف من العنف المسلط عليهن، وفي إطار هذا التدخل يمكن استهداف

النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المشروعات التي تنفذّها المؤسسات المختلفة؛ والتي تهدف لتقديم المساعدات الماديّة سواءً تلك المشروعات التي تتبع نظام العمل مقابل الأجر أو المشروعات التي تهدف للمساعدة في تأسيس مشروعات صغيرة مدرّة للدخل.

رابعا: التوعية المجتمعية والتثقيفية للنساء المعنفات وذوات الإعاقة في المجتمع

ويرتبط هذا التدخل بإصدار مجموعة من المواد والبرامج والأنشطة التوعوية والتثقيفية، بالإضافة إلى توفير مجموعة من التعليمات والآليات حول طرق التعامل مع النساء المعنفات وذوات الإعاقة للوقاية من حدوث العنف المسلط عليهن بما في ذلك العمل على توفير خدمات الدعم النفسيّ والاجتماعيّ بشكلٍ مهنيٍ للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، فعلى سبيل المثال لا حصر يمكن تشكيل أو انشاء نقطة مثل عيادة متنقلة بهدف الوصول إلى النساء المعنفات وذوات الإعاقة في المناطق المهمشة بكل سهولة وتقديم الدعم النفسي لهن، وكذلك عقد ورش توعوية وتشكيل فرق اجتماعية تستهدف جميع الاسر في المناطق المهمشة بهدف الوصول إلى النساء المعنفات وذوات الإعاقة وأسرهن بكل سهولة (جودة، مقابلة شخصية، 2021).

خامسًا: تفعيل دور الإعلام والمؤسسات الإعلامية

ويرتبط هذا التدخل بتفعيل دور الإعلام والمؤسسات الإعلامية من خلال إشراكه في الأنشطة المنفذّة لتسليط الضوء على قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمشاركة في الحملات الإعلامية وبخاصة حملات الدعم والمناصرة المطالبة بحقوق النساء وذوات الإعاقة وحملات الدعم المناصرة المطالبة بحماية النساء وذوات الإعاقة من العنف المسلط ضدهن، وحملات التأهيل والتوعية للنساء وذوات الإعاقة ولأسرهنّ حول الجهات الرسمية وغير الرسمية التي يمكن التوجه لها في حال تعرضن لأحد أنواع العنف (حلس، مقابلة شخصية، 2021).

المبحث الخامس

خاتمة الدراسة

أولًا: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. ساهمت الثقافة المجتمعية السائدة والمتصلة بالعادات والتقاليد والأعراف في المجتمع الغزي في تهميش النساء وذوات الإعاقة وتنميط دورهن وأنتج أشكالًا مختلفة من العنف.
2. هناك الكثير من النساء وذوات الإعاقة اللواتي تعرضن للعنف يجهلن حقوقهن، وهو ما دفعهن إلى الاحجام عن تقديم الشكوى أو رفع دعاوى أمام القضاء أو الجهات المختصة وذات الصلة بسبب ضعف معرفتهن بالحقوق وقلة الوعي من تلك الحقوق.
3. وجود قناعة راسخة لدى الكثير من النساء المعنفات وذوات الإعاقة بعدم جدوى التبليغ عن الحالات التي تعرضن لها من عنف مبني على النوع الاجتماعي وحرمهن من أحد الحقوق الخاصة بهن.
4. عدم اهتمام المؤسسات الخاصة بتقديم الخدمات للنساء المعنفات وذوات الإعاقة وبخاصة المؤسسات الخاصة بتقديم

الدعم النفسي والارشادي وكذلك قلة الخدمات الصحية قد ترك أثار نفسية لتلك النساء المعنفات وذوات الإعاقة.

5. ساهم الواقع الاقتصادي المتردي في قطاع غزة بشكل مباشر وغير مباشر في تصاعد العنف المسلط على النساء وذوات الإعاقة وتسبب في آثار نفسية سلبية عليهن.
6. أدت التدابير والإجراءات الاحترازية والوقائية التي اتخذتها الجهات الحكومية بغزة والمتعلقة بانتشار جائحة كوفيد – 19 إلى الحد من الوصول إلى الخدمات المختلفة وخاصة مراكز الرعاية الصحية الأولية، ومراكز الإيواء، وأنتجت فجوات كبيرة في الاستجابة مما أثر بشكل خاص على النساء والفتيات، وبصورة أكبر على ذوات الإعاقة منهن، اللواتي يتعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي.
7. شكل العدوان الأخير على القطاع في مايو 2021 وما صاحبه من أجواء مشحونة بالغضب والخوف والقلق واكتظاظ الأماكن بالأفراد، وانعدام الأمن والخصوصية، والعجز عن توفير الاحتياجات الأساسية، تربة خصبة لاستمرار العنف الممارس ضد النساء وذوات الإعاقة.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة وجود قوانين تحمي النساء وذوات الإعاقة ن العنف المسلط عليهن والعمل على تنفيذها.
2. ضرورة توفير استشارات قانونية مجانية للنساء المعنفات وذوات الإعاقة.
3. لابد أن تعمل الحكومة على تغيير توجهاتها وسياساتها والاستجابة الطارئة للحالات التي يتم التبليغ عنها، بما يشجع النساء على التبليغ عن قضاياهن ومساعدتهن في الحصول على حقوقهن.
4. تقديم الدعم الاقتصادي وخلق فرص عمل للنساء المعنفات وذوات الإعاقة من أجل تمكينهم اقتصاديًا.
5. التركيز على استهداف النساء المعنفات وذوات الإعاقة في المشروعات التي تنفذّها المؤسسات المختلفة؛ والتي تهدف لتقديم المساعدات الماديّة سواءً تلك المشروعات التي تتبع نظام العمل مقابل الأجر أو المشروعات التي تهدف للمساعدة في تأسيس مشروعات صغيرة مدرّة للدخل.

6. ضرورة الاهتمام ببرامج التثقيف والتوعية وبخاصة حقوق النساء المعنفات وذوات الإعاقة وبالأنواع المختلفة من العنف المسلط عليهن.
7. العمل على توفير خدمات الدعم النفسيّ والاجتماعيّ بشكل مهني للنساء المعنفات وذوات الإعاقة.
8. تفعيل دور الإعلام والمؤسسات الإعلامية من خلال إشراكه في الأنشطة المنفذّة لتسليط الضوء على قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والمشاركة في الحملات الإعلامية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو حيانة، هديل والعواودة، أمل (2019). **العنف ضد المرأة ذات الإعاقة الحركية والحسية في المجتمع الأردني**، مجلة الجامعة الأمريكية للبحوث، مجلد (5)، العدد (2)، جنين – فلسطين.
2. الأمم المتحدة (2006). **دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة: تقرير الأمين العام**، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة (61)، نيويورك.
3. الأمم المتحدة (2012). **دراسة مواضيعية بشأن مسألة العنف ضد النساء والفتيات والإعاقة: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (20)، نيويورك.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). **التعداد العام للسكان والمساكن عام 2017**، رام الله – فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019). **النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019**، رام الله – فلسطين.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **بيان صحفي حول أوضاع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة 2021/3/8**، رام الله – فلسطين.

7. حرب، جهاد (2020). **ورقة حقائق حول: العنف المسلط على المرأة داخل الأسرة في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية**، رام الله – فلسطين.

8. السرطاوي عبد العزيز وآخرون (2013). **المشكلات التي تواجه المرأة المعاقة بدولة الإمارات** العربية المتحدة، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، عدد (33)، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

9. صيام، أمال (2012). **العنف الأسري ضد النساء ذوات الإعاقة في قطاع غزة**، المركز الوطني للتأهيل المجتمعي غزة – فلسطين.

10. عدوان، عندليب (2020). **أوضاع المرأة الفلسطينية في ظل انتشار وباء كوفيد- 19** ، شبكة المنظمات الأهلية، غزة – فلسطين.

11. الغنيمي، زينب (2017). **وصول ذوات الإعاقة لنظام العدالة الرسمي وغير الرسمي**، مركز شؤون المرأة، غزة – فلسطين.

12. قاسم وآخرون (2020). **ورقة حقائق: مؤشرات العنف ضد النساء ذوات الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، المركز

الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله – فلسطين.

13. **قانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين**، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3Ahd7mB.
14. **قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2004 باللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين**، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3A5dZub.
15. مرار وآخرون (2021). **الاستجابة والتدخلات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا في قطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، رام الله – فلسطين.
16. مركز شؤون المرأة (2021). **تقرير تحديد احتياجات النساء والفتيات الملحة والعاجلة بعد عدوان مايو 2021**، مركز شؤون المرأة، غزة – فلسطين.
17. مركز غزة للصحة النفسية (2020). **تأثير فايروس كورونا على الصحة النفسية في قطاع غزة**، ورقة حقائق، شبكة المنظمات الأهلية، غزة – فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. CEDAW, General Recommendation No.19, para 6.
2. Hughes, R. Nosek, M. Taylor, H. Taylor, P. (2006), **Disability, Psychosocial, and Demographic Characteristics of abused Women with physical Disabilities**, Violence against Women, Vol. 12.
3. International Labour Office (2000).“**Woman, training, work and gender! A partnership of equals”**, Geneva.
4. Rohmer, R. and Louver, E. (2016), **Implicit stereotyping Against people with Disability**, Group Processes & intergroup Relations.
5. UN Report (2015). **Cyber Violence Against women and Girls: “ Combating Online violence against women and girls: A worldwide wakeup call”** Sep 25, 2015.
6. UN Secretary-General’s Study, supra note 1, para 111- 112.

ثالثاً: المجموعات المركزة

1. **جلسة نقاش 1**، (المجموعات المركزة)، الفئة المستهدفة عدد 15 من النساء المعنفات في شرق غزة (الشجاعية، الزيتون، الدرج، التفاح)، مكان التنفيذ، جمعية زاخر لتنمية قدرات المرأة الفلسطينية، كاتب التقرير: سيف شعبان عاشور، غزة، 18 سبتمبر / أيلول 2021.
2. **جلسة نقاش 2**، (المجموعات المركزة)، الفئة المستهدفة عدد 15 من النساء ذوات الإعاقة ومقدمي الخدمات والرعاية في شرق غزة (الشجاعية، الزيتون، الدرج، التفاح)، مكان التنفيذ، جمعية زاخر لتنمية قدرات المرأة الفلسطينية، كاتب التقرير: سيف شعبان عاشور، غزة، 21 سبتمبر / أيلول 2021.

رابعاً: المقابلات الشخصية:

1. **دكتور: خالد حميد** / باحث متخصص في الارشاد التربوي والصحة النفسية ومحاضر في جامعة الأقصى، غزة الأحد 29 أغسطس / آب 2021.
2. **محامية / نشوى عابد** / محامية العيادة القانونية لجمعية زاخر لتنمية قدرات المرأة الفلسطينية، غزة، السبت 11 سبتمبر / أيلول 2021.

3. **دكتورة: هالة عيد** / باحثة متخصصة في الارشاد التربوي والصحة النفسية ومديرة مركز كيان الثقافي، غزة، السبت 18 سبتمبر / أيلول 2021.
4. **دكتور: عرفات حلس** / أستاذ علم الاجتماع بجامعة القدس المفتوحة، غزة، السبت 18 سبتمبر / أيلول 2021.
5. **دكتورة: وسام جودة** / ناشطة نسوية / مركز شؤون المرأة، غزة الخميس 23 سبتمبر / أيلول 2021.
6. **أستاذة: تهاني قاسم** / ناشطة نسوية / منسقة مشروع حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات ، غزة، الخميس 23 سبتمبر / أيلول 2021.